التشخيص المالي وفق المنظور الوظيفي (تابع)

حالات أزمة الخزينة:

يحدث اختلال في التوازن المالي عندما تكون احتياجات رأس المال العامل اكبر من رأس المال العامل الصافي الإجمالي، وبالتالي تكون الخزينة سالبة. والشكل الموالي يلخص ذلك.

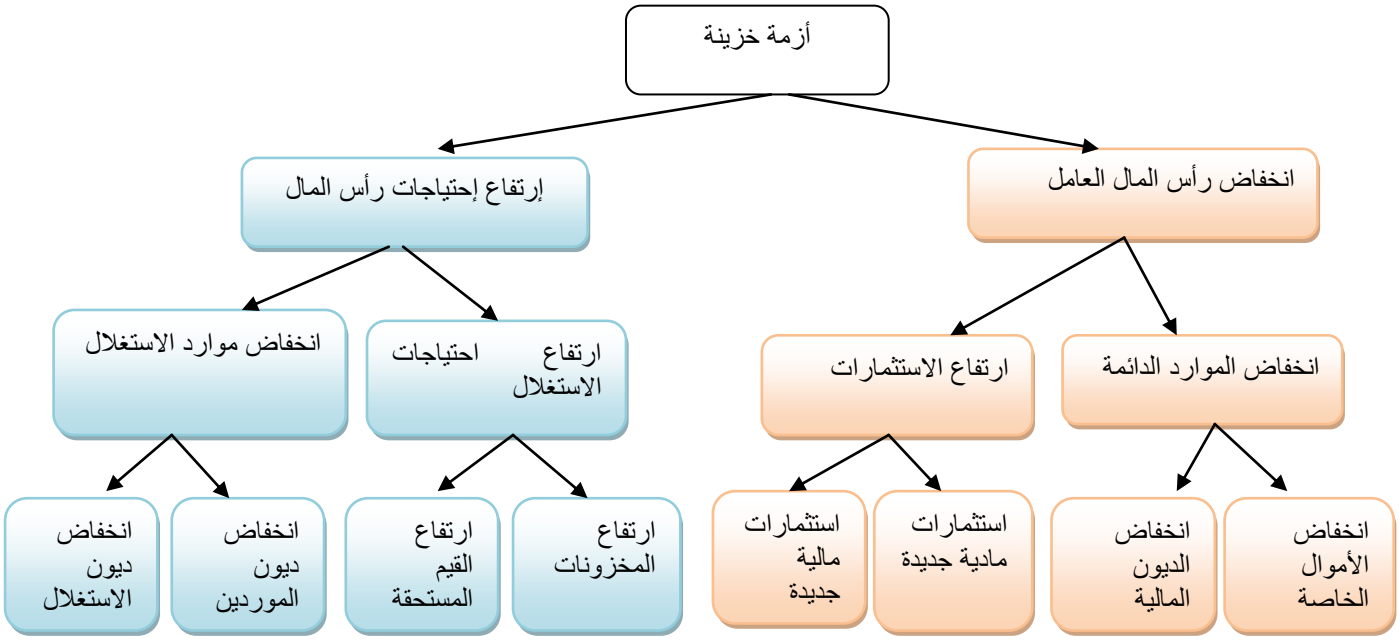

ومن أجل إعادة التوازن المالي لابد للإدارة المالية من القيام بأحد الإجراءين التاليين أو كليهما.

أولا :الرفع من رأس المال العامل؛

ثانيا :التخفيض من احتياجات رأس المال العامل.

أولا: الرفع من رأس المال العامل: يتم ذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات أهمها:

- **الرفع في الأموال الخاصة :** كلما قامت المؤسسة برفع رأسمالها سواء عن طريق تبني سياسة لتوزيع الأرباح تسمح لها بزيادة الأرباح المحتجزة، أوعن طريق فتح رأس مالها من خلال طرح أسهم جديد ة كلما أدى ذلك إلى ارتفاع في قيمة رأس المال العامل.
- **التنازل عن بعض الاستثمارات :** إن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يخفض من الأصول الثابتة الغير مستغلة لدى المؤسسة، وهذا ما يزيد من قيمة رأس المال العامل.
- **الرفع في مخصصات الاهتلاكات والمؤونات :** إن الرفع في مخصصات الاهتلاكات يؤدي إلى تخفيض القيمة الكلية للاستثمارات، وبالتالي الأصول الثابتة،من جهة أخرى تؤدي الزياد ة في الاهتلاكات إلى زيادة حجم الأموال الخاصة، وهذا ما سيؤدي إلى الزياد ة في قيمة رأس المال العامل.
- **تسجيل خسائر متراكمة:** تحدث أزمة في الخزينة نتيجة الخسائر المتراكمة التي تؤدي إلى تخفيض الأموال الخاصة وبالتالي انخفاض الموارد المالية الدائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع رأس المال العامل بحيث يصبح لا يغطي احتياجات رأس المال العامل. تتمثل الاقتراحات لمعالجة هذه الحالة في مايلي:

- وضع خطة طويلة الأجل لتحسين النتيجة؛
- تحليل المردودية؛
- الحصول على موارد مالية اضافية.

- **الحصول على قروض جديد ة طويلة الأجل :** يؤدي الحصول على قروض جديد ة طويلة الأجل إلى الزياد ة في الأموال الدائمة وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى الزياد ة في قيمة رأس المال العامل.

ثانيا: تخفيض احتياجات رأس المال العامل: من أجل التخفيض من احتياجات رأس المال العامل لابد من القيام بإحدى الإجراءات التالية:

- ✓ **التخفيض من كمية المخزونات :** وذلك بالعمل من أجل الزياد ة في سرعة دورانها من أجل تحويلها إلى سيولة، وبالتالي تغطية احتياجات الدور ة.
- ✓ **التخفيض من الحقوق** : تعاني أغلب المؤسسات من عد م الفعالية في تحصيل حقوقها، والتي تعود إلى التأخر الكبير في الدفع من قبل الزبائن، وبالتالي لابد على المؤسسة من إعاد ة النظر في سياسة تحصيل حقوقها في أجالها.
- ✓ **الرفع من ديون الموردين** : يجب على المؤسسة السعي من أجل تحصيل موارد أكبر لفترة أطول، فذلك سيوفر لها الوقت من أجل استرجاع حقوقها وتحويل مخزوناتها إلى سيولة.